

الصور المعقدة لنظم التعاون الدولي في مواجهة تهديدات الهجرة غير
الشرعية (التصورات الأوروبية المشتركة نموذجاً)

The complex visions of international cooperation systems
in confronting the threats of illegal immigration

(The European Joint Visions as a model)

رقية بوقراس

جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم

roukai.boukarras@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/12- تاريخ القبول: 2024/10/15- تاريخ النشر: 2024/12/20

الملخص:

ترمي هذه الورقة إلى ولوج مختلف مستويات إستراتيجيات وسياسات التعاون الدولي المسطرة كأجندة للحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية ومحاكمتها، مع مختلف التهديدات اللصيقة بها على إعتبار أن ظاهرة الهجرة الغير شرعية معقدة وبعيدة كل البعد عن حالة التعميم و البساطة؛ ما يستوجب الوقوف على طبيعة هذا التعقيد وتحديد مستوياته السياسية، الاقتصادية، الثقافية و الأمنية على حد سواء.

ومن جهة أخرى، الوقوف على ما تقتضيه ظاهرة الهجرة الغير شرعية من تعاون دولي أو ما فرضه سلوك المهاجر الغير شرعي في حد ذاته. لهذا الغرض

ركزت الدراسة على استقراء السياسات الأوروبية الموحدة (المتعددة الأطراف) و الغير موحدة (أحادية الطرف) المبرمجة لمحاربة ظاهرة الهجرة الغير شرعية أو الرغبة في الحد أو تقليص جغرافيا تهديد الهجرة الغير شرعية كتهديد جيوأمني وسياسي وثقافي.

الكلمات المفتاحية: السياسات الدولية؛ نظم التعاون الدولي؛ الهجرة غير الشرعية؛ السياسات الأوروبية لمحاربة الهجرة غير الشرعية؛ حقوق الانسان.

Abstract:

this paper, delving into various levels of strategies and policies of international cooperation set as an agenda to limit and combat the phenomenon of illegal immigration, along with its various closely related threats. It is important to acknowledge that the phenomenon of illegal immigration is complex and far from being a generalized or simplistic issue. This necessitates an understanding of the nature of this complexity and the identification of its political, economic, cultural, and security dimensions simultaneously.

On the other hand, it is essential to consider the requirements of illegal immigration itself in terms of international cooperation or the demands imposed by the behavior of the illegal migrant. For this purpose, the study focused on analyzing unified (multilateral) and non-unified (unilateral) European policies designed to combat the

phenomenon of illegal immigration or to limit or reduce the geographical scope of the threat of illegal immigration as a geopolitical, political, and cultural challenge.

Keywords: International policies; International cooperation systems; Illegal immigration; European policies to combat illegal immigration; Human rights.

مقدمة

لا تزال ظاهرة الهجرة غير الشرعية صورة نمطية ملازمة لبعض أوجه التعاون الدولي ضمن مستويات ومحاولات تبني إستراتيجيات قد ترقى إلى سياسات مشتركة أو بينية تكون قادرة على التقليل إلى أقصى مستوى من مستويات تهديد ظاهرة الهجرة الغير شرعية.

وعليه سوف نعمد ضمن هذه الورقة أو المداخلة إلى الولوج إلى مختلف مستويات إستراتيجيات وسياسات التعاون الدولي المسطرة كأجندة للحد ومحاربة ظاهرة الهجرة الغير شرعية ومختلف التهديدات الملتصقة بها على إعتبار أن ظاهرة الهجرة الغير شرعية هي ظاهرة معقدة وبعيدة كل البعد عن حالة التعميم و البساطة؛ وخو التعقيد نفسه الذي يوجب الوقوف عنده مع تحديد مستوياته منها؛ السياسية، الاقتصادية. الثقافية و الأمنية علة حد سواء.

وعلى ما تقتضيه ظاهرة الهجرة الغير شرعية نفسها أو ما فرضه سلوك المهاجر الغير شرعي، إرتأينا أن يكون التركيز على محاولة استقراء السياسات الأوروبية الموحدة و الغير موحدة المبرمجة لمحاربة ظاهرة الهجرة الغير شرعية أو الرغبة في الحد أو تقليص جغرافيا تهديد الهجرة الغير شرعية كتهديد جيوامني وسياسي وثقافي. وهو التصور الأساس لهذه الورقة العلمية، بمعنى هل توجد سياسات أوروبية موحدة لمحاربة الهجرة الغير شرعية؟ ما هي أصول وأبعاد تلك السياسات؟ هل تحمي حقوق الإنسان ؟ هل لها القدرة على تحقيق التوافقات السياسية بين الدول الأوروبية و دول مصدر المهاجر غير الشرعي؟ وإلى أي مدى يمكن أن يؤثر ذلك على تلك العلاقات السياسية وبالتالي الاقتصادية منها أيضا؟

لقد أخذت صور الهجرة الغير شرعية تصورات ألفت بظلالها الأمنية على مختلف أنماط التعاون الدولي الرامية للحد ومحاولات تحجيم ذلك التهديد، مع محاولات تحديد كفاءات وسبل التعامل معه بعيدا عن بساطة مفهوم الهجرة أو الرغبة في الهجرة وفق مقاربات اقتصادية مبسطة على ما تم التطرق إليه في المحاور الأولى لهذا الملتقى.

إن دراسة ظاهرة الهجرة الغير الشرعية يجب أن تكون وفق مبدأ جغرافية تنقل التهديدات، فالذي أضحى الهجرة الغير شرعية أصبحت تشكل تهديد لأمن الدولة والدول، وبالتالي تهديد لبناءات ومقومات الأمن الإقليمي وعبره نحو الأمن الدولي؛ وهو التصور الذي يراود التقنيين له والجهر به و العمل وفق منطلقاته والتأصيل لجملة من المقاربات الداعمة لذلك.

إن في ذلك المستوى المركب لتهديد الهجرة غير الشرعية تمايز لتعاملات الفواعل الرسمية والغير رسمية¹ مع تلك الظاهرة، وأيضاً ذلك أصبح يشكل أعباء أمنية على جملة من الدول، خاصة الدول التي تسمى بدول العبور بالنظر إلى عجزها عن إدارة موجات الهجرة الغير شرعية، وفي ظل مطالبة الدول المستقبلية لها في المقابل بالعمل على الحد من ولوج تلك التموجات البشرية إليها؛ كنوع من المشروطة السياسية والاقتصادية و حتى الأمنية².

المحور الأول- من إشكالية مفهوم الهجرة الغير شرعية إلى تجريم الفعل:

يطرح مفهوم الهجرة الغير شرعية ثنائية إيتيمولوجية مرتبطة بالأساس بالسياق الإصطلاحي، حيث يتم التعامل مع المفهوم على أنه وضع غير قانوني وبالتالي تكون الإستجابة قانونية وفق خانة التجريم. وهي الوضعية التي لا تتماشى مع وضعية المهاجرين الغير شرعيين، فهم ليسوا مجرمون على الرغم من الترسنة القانونية التي قد تؤكد ذلك، في حين أن اللوائح الدولية قد نصت على عدم توظيف المقاربة القانونية (القانون الجنائي الدولي) للتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين.

¹ على رأسها الدول الأكثر تضرراً من موجات المهاجرين الغير شرعيين، ويأتي في مقدمتهم دول العبور على غرار دول الشمال الإفريقي ودول الوصول أو الهدف أي الدول الأوروبية مجتمعة أو منفردة.

² وهو التصور الذي زاد في تعقيد العلاقات السياسية الأورافريقية ومعها الاقتصادية بين دول الشمال ودول الجنوب المتوسط وهو الفضاء الذي سوف نركز عليه بطبيعة الحال.

وعليه تظهر إشكالية أخرى مرتبطة بمستوى ثانوي عن الأول وهم اللاجئين، والذين يشكلون أحد أبرز سور الحراك الجغرافي الإنساني السياسي؛ فهم مدفوعون بحالة اللااستقرار سياسي في بلدانهم مما يدفعهم إلى تبني الخيار القسري للهجرة.

إن الإشكالية التي يطرحها هؤلاء تشكل استثناء خاص في كفاءات التعامل معهم وفق سياسات أمنية، أصبحت هي أيضا ذات أبعاد شمولية وكنية، ولكن وفق منطق وإشكالية حقوق لإنسان والإغاثة ومراكز التجميع والعبور والإيواء وعدم وجود حلول دائمة لهم، وأيضاً قدرة محدودة على استضافة اللاجئين.

كما إن ربط تأمين الهجرة الغير شرعية بفاعلية سيادة الدولة وما مدى مقدرتها على تحقيق أمنها الوطني، وكذا الربط بين موجات الهجرة الغير شرعية وحركات التنظيمات الإجرامية الدولية والإرهاب، هو ما زاد من تعميق في كفاءات التعاملات الأمنية مع مسائل الهجرة الغير شرعية بالنسبة لتلك الدول. وأيضاً بالنسبة للدول والمجتمعات المستقبلية لموجات المهاجرين السريين.

1.1 المقاربة السوسيو جغرافية لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

تركز محاولات أو مقاربات الدراسات السوسيو جغرافية على البحث عن علة السلوك الإجرامي، من خلال محاولات التركيز على روابط ذلك السلوك نفسه أي الدوافع وكل متغير أو مفسر قد يكون له أثر في تنمية السلوك أو تعقيده؛ بمعنى هل سلوك الهجرة الغير شرعية مسلك إجرامي هو مرتبط فقط بالعامل البشري أي المهاجر فقط ؟ أم لا ؟ وإن كان كذلك فما هي إذا التفسيرات الإضافية التي يمكن عبرها فهم ذلك النوع من الإجرام؟ وهو التصور الذي يمكن أن نوازيه مع

مختلف المحاولات الأوروبية المشتركة أو الانفرادية التي لجأت إليها الدول الأوروبية، مع التحفظ باعتبار أن لظاهرة الهجرة الغير شرعية ارتباطات مع كل ما هو سياسي بالدرجة الأولى قبل الارتباطات الأخرى والتي لا يمكن اسقاطها على غرار الثقافية و الأمنية والاقتصادية ودون أن ننسى الاقتصادية منها.

وبالعودة الى مختلف المحاولات التي قادتها المداخل السوسيو جغرافيا فان تلك الأخيرة ركزت في جزئياتها الكبرى على المداخل التفسيرية المرتبطة بعلة السلوك الاجرامي أي الأسباب و الفواعل نفسها وبإسقاط ذلك على تهديد الهجرة الغير شرعية فان العلة هي اقتصادية أي محاولة المهاجر الغير شرعي البحث عن مستقبل اقتصادي افضل من خلال الذهاب نحو الفضاءات السياسية الأوروبية التي قد تضمن له ذلك إضافة الى مختلف المزايا الأخرى التي يطمح لاكتسابها على غرار ما هو سياسي وبالتالي أمني وثقافي على حد سواء أو مجتمعي ككل.

ولكن ماذا عن تصور الفضاء المجتمعي المستقبل؛ أي الفضاءات الأوروبية المجتمعية والسياسية وكيف تنظر الى سلوك المهاجر الغير شرعي¹، هنا يكون التضاد الكلي على الرغم من جملة التفسيرات الإنسانية التي قد يحاول المهاجر غير الشرعي الاشهار او التعبير عنها حتى وان قدم ضمانات بأن سلوكه نابع من مبررات ذكرناها أعلاه.

¹ يتم إدراج ومناقشة كل فعل أو عمل إجرامي وفق منظارات أو المداخل السيكلوجية أو السوسولوجية لعلم الإجرام؛ ولكن مستويات التعقيد التي تكتنف ظاهرة الهجرة الغير شرعية تتجاوز بكثير محدودية حصرها ضمن التفسيرات التي يمكن ان تقدمها تلك المداخل لعلم الاجرام سواء الوطنية منها او الدولية او المدمجة معا تحت اطر التعاون الدولي القضائي لمكافحة تهديد الهجرة الغير شرعية.

وبذلك فقد حاولت مختلف التصورات السوسيوجغرافيا لدراسة الهجرة الغير شرعية تسليط الضوء على تلك الظاهرة وفق تصورات مدمجة جامعة بين ثنائيي ماهو جغرافي¹ وماهو سلوكي أي كيف وأين تحدث تلك الظاهرة الاجرامية وما قد يصاحبها من سلوكيات و أنماط مادية من خلال محاولات قياس او فهم السلوك البشري نفسه عند قيام الفعل الاجرامي نفسه مع قياس ابعاده وتداخلاته البينية و المشتركة.

ان صورة التعميم الجغرافي الإنتشاري أو Diasporique المواكبة او الملازمة لظاهرة الهجرة الغير شرعية هي ذات ابعاد تفوق الصور المبسطة لمحاولات تحجيم الانتشارية او جغرافية المسلك الذي قد يتبعه المهاجر الغير شرعي في سعيه للوصول الى دولة اكثر استقرارا من دولته الام.

فمثلا وعلى سبيل الحصر يمكننا استحضار مقارنة لعدد المهاجرين السريين الذين تم رصدهم في ليبيا بين سنتي 2014 و 2015 وفق الجدول التالي:

¹ أي بالقياس من دول المصدر نحو دول ما تسمى بدول العبور وصولا إلى دول الهدف؛ وهنا أيضاً توجد تفضيلات للمهاجر الغير شرعي في تحديد الفضاء السياسي الأفضل، ونقصد بأن المهاجر الغير شرعي قد يفضل دولا أوروبية على غيرها؛ فالأكيد القادم من دول إفريقيا الفرنكوفونية يفضل فرنسا على ألمانيا في دول الوصول أو الهدف الأول، كما قد يفضل الجزائر على تونس في دول العبور. وذلك لاعتبارات هي اختيارات خاضعة لسم من المتغيرات على غرار الجو السياسي العام والمناخ الاقتصادي أو الفرص الاقتصادية، طبيعة الجغرافيا نفسها أي سهولة التنقل والتحرك وأيضاً القوانين الوطنية والاتفاقيات حول تسليم المهاجرين الغير شرعيين. إضافة إلى سلة تفضيلات أخرى.

الصور المعقدة لتنظم التعاون الدولي في مواجهة
تهديدات الهجرة غير الشرعية (التصورات الأوروبية
المشتركة نموذجا)

جدول 1: أعداد المهاجرين السريين إلى إيطاليا عبر ليبيا وجنسياتهم

الفترة (جانفي 2014-سبتمبر 2015)		
2015	2014	جنسيات المهاجرين السريين
35,938	32,357	أريتيريا
17,886	6,951	نيجيريا
10,050	4,113	الصومال
8,370	2,370	السودان
7,072	32,681	سوريا
6,315	6,179	غامبيا
5,037	3,925	بنغلاديش
لا توجد إحصائيات رسمية	لا توجد إحصائيات رسمية	مصر
لا توجد إحصائيات رسمية	لا توجد إحصائيات رسمية	تونس
لا توجد إحصائيات رسمية	لا توجد إحصائيات رسمية	الجزائر
132,071 (ألف)	138,796 (ألف)	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة

يوضح الجدول المذكور أعلاه والذي إعتمدناه كعينة أعداد المهاجرين السريين إلى إيطاليا عبر ليبيا ما بين سنتي 2014-2015، والذي يعطي صورة عميقة لأعداد المهاجرين السريين الأفارقة العابرين إلى أوروبا. في حين تبقى تلك الإحصائيات ناقصة بالنظر إلى الإحصائيات الأخرى للسنوات الحالية وكذا المتوفون والمفقودين والذين وصلوا ولم يتم إحصاؤهم.

ولترصيص بناءات التهديد الناجمة عن موجات الهجرة السرية يوضح الجدول التالي الأعباء المالية التي يجب أن يتحمل تكاليفها المهاجر السري قصد الوصول إلى الدولة التي يرغب في الهجرة إليها.

جدول 2: التكاليف المالية لتهريب المهاجرين السريين عبر العالم

طريق التهريب (من-نحو)	التكلفة المالية (دولار أمريكي)
آسيا – الأمريكتين	26,04
أوروبا – آسيا	16,462
آسيا – أستراليا	14,011
آسيا – آسيا	12,240
آسيا – أوروبا	9,374
أوروبا – أستراليا	7,400
أفريقيا – أوروبا	6,533
أوروبا – الأمريكتين	6,389
الأمريكتين – أوروبا	4,528
الأمريكتين – الأمريكتين	2,984
أوروبا – أوروبا	2,708

الصور المعقدة لنظم التعاون الدولي في مواجهة
تهديدات الهجرة غير الشرعية (التصورات الأوروبية
المشتركة نموذجاً)

2,200	أفريقيا – الأمريكتين
1,951	أفريقيا – أستراليا
203	أفريقيا – أفريقيا

إشكالية ، مفهوم الهجرة غير الشرعية إذن، تنبع من التعريف والتصنيف المختلفين لهذا المصطلح في القوانين والسياسات الوطنية والدولية. يتم استخدام مصطلح "الهجرة غير الشرعية" لوصف دخول الأفراد إلى دولة أو منطقة بدون الامتثال للقوانين والإجراءات المحددة للهجرة والإقامة. ومن المهم أن ندرك أن الأسباب والظروف التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية قد تكون متنوعة ومعقدة. قد يكون لديهم دوافع اقتصادية، مثل البحث عن فرص عمل أفضل أو الهروب من الفقر. قد يكون لديهم أسباب سياسية، مثل الهروب من الاضطهاد أو الصراعات المسلحة. قد يكون لديهم أسباب بيئية، مثل الهروب من الكوارث الطبيعية أو تغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه بعض الأفراد صعوبات في الوصول إلى قنوات الهجرة الشرعية نظرًا للقيود والمتطلبات الصارمة التي تفرضها الدول.

تجريم الهجرة غير الشرعية يعني تحويل هذا الفعل إلى جريمة قابلة للمساءلة القانونية وتطبيق العقوبات على الأفراد الذين ينتهكون القوانين المتعلقة بالهجرة والإقامة. تشمل العقوبات المحتملة مثل الغرامات المالية، والسجن، والترحيل من البلاد. من الجوانب التي يجب مراعاتها في هذا السياق هو ضمان حقوق الأفراد واحترام كرامتهم، بما في ذلك حق اللجوء وحق الحماية الدولية للأشخاص الذين

يهربون من الاضطهاد والصراعات. ينبغي أن تتعامل الدول مع قضايا الهجرة غير الشرعية بطرق تضمن الإنصاف والإنسانية والاحترام لحقوق الإنسان.

المحور الثاني- الرؤية الأوروبية المدمجة لمنظارات التعامل الكلي مع مسألة الهجرة الغير شرعية:

تركز المواقف الأوروبية على اعتبار هذه المسألة تحدي شامل يتطلب استراتيجيات وإجراءات متكاملة في مختلف المجالات. تهدف هذه الرؤية إلى تنسيق وتوجيه الجهود والموارد من أجل التعامل الفعال مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتقليل الآثار السلبية المرتبطة بها. حيث تعتمد الرؤية الأوروبية المدمجة على عدة منظارات للتعامل مع الهجرة غير الشرعية، وتشمل مجموعة واسعة من الجوانب والمجالات التي يتم التركيز عليها. ومن بين هذه المنظارات:

أ. القضايا الأمنية: يتم التركيز على تعزيز الأمن الحدودي ومكافحة الجريمة المنظمة المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، مثل تهريب البشر والاتجار بالبشر.

ب. الجوانب القانونية والتشريعية: يتضمن ذلك تطوير التشريعات والسياسات المناسبة لمعالجة الهجرة غير الشرعية وتنظيمها بشكل فعال، بما في ذلك إجراءات اللجوء والحماية وإعادة التوطين.

ت. التعاون الدولي: يتم التركيز على تعزيز التعاون بين الدول الأوروبية والأطراف الأخرى، بما في ذلك الدول المصدرة للهجرة والدول العابرة، من خلال تبادل المعلومات وتعزيز التعاون القضائي والأمني.

ث. التنمية والتعاون الإنمائي: يجري التركيز على دعم التنمية في الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية، من خلال تعزيز الفرص الاقتصادية والتعليم وتحسين ظروف الحياة، بهدف تقليل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الأفراد للهجرة غير الشرعية.

ومن خلال هذه المنظارات المتكاملة، تسعى الرؤية الأوروبية المدمجة إلى تحقيق تعاطف أكبر وتنسيق أفضل بين الدول الأوروبية والمجتمع الدولي لمواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية بشكل شامل وفعال. إذ تحاول الدول الأوروبية -في مقابل موجات الهجرة غير الشرعية- الترويج لفكرة التراكمات المدمجة التي تواجه السياسات الأمنية الأوروبية المشتركة¹، وهو التصور الذي أبانت عنه دول الإتحاد الأوروبي كنوع من التزامات و التنازلات السيادية لمواجهة عولمة الظواهر والتهديدات الأمنية المركبة والمعقدة، ومن بينها الهجرة الغير شرعية. والتي تحصرها في العناصر التالية (حيث يرتبط بعض من تلك المسائل تلقائياً مع ظاهرة الهجرة الغير شرعية):

- التحديات العالمية والتهديدات الرئيسية: ويدخل ضمنها الحرب في أوكرانيا والعقوبات الاقتصادية على روسيا؛ توسيع دول الإتحاد الأوروبي؛ انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ الأعباء الاقتصادية الكبرى؛ التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ استقلالية الاستراتيجية الأمنية

¹ يكفي العودة إلى المقومات التي قامت عليها السياسة الأوروبية الأمنية المشتركة. والتي تبناها المجلس الأوروبي الموحد تحت مسمى الاستراتيجية الامنية الاوروبية لأول مرة سنة 2008.

- الأوروبية الموحدة وعلاقاتها بحلف الناتو؛ الأزمات الاقتصادية العالمية الكبرى؛ قضايا الحروب: سوريا واللاجئين.
- انتشار اسلحة الدمار الشامل: الملف النووي الإيراني؛ الحد من انتشار الأسلحة النووية والأسلحة الكيماوية والبيولوجية ونقل التكنولوجيا النووية.
 - الارهاب والجريمة المنظمة وتهديد الأمن الإنساني: تهريب المخدرات والتحالف بين المجموعات والتنظيمات الإجرامية؛ بيع الأعضاء البشرية؛ تهريب الأسلحة؛ تبييض الأموال؛ العدالة الإنتقالية؛ والقضايا الاستثنائية في التعامل مع قضايا الإرهاب؛ تبادل الأسرى والمجرمين؛ قضايا الانتقال الديمقراطي في دول الجنوب المتوسطي؛ القرصنة.
 - أمن الفضاء الالكتروني: الأمن و مراقبة الحريات في الفضاءات الافتراضية وبرامج التجسس والتصنت؛ الأمن الحيوي؛ الأزمات الصحية العالمية؛ الحرب على ولاء الكوفيد وأنظمة الرقابة؛ الاقتصاديات الافتراضية؛ الصراع على الجيل الخامس؛ مسألة تويتر والفيسبوك والفضاءات الإلكترونية الإجرامية والواتساب (Dark Web).
 - الامن الطاقى والأمن الغذائى: التبعية إلى روسيا وإلى دول الجنوب المتوسط والتنافس والصراع على منابع الطاقة في العالم.
 - تغير المناخ وقضايا التنمية: الكوارث الطبيعية؛ تدهور البيئة والتنافس على المصادر؛ تزايد من النزاع، خاصة في حالات الفقر ونمو السكان، ولذلك تداعيات انسانية وصحية وسياسية.

إن محاولة تركيزنا على كفاءات صنع سياسات التعامل مع الهجرة الغير شرعية من منظور أمني شمولي، المنتهجة من قبل الدول الأوروبية هو غاية في حد ذاته بغية استظهار حالة القصور والاختصار التي تتعامل بها أنظمة دول الإستقطاب لموجات المعاجرين الغير شرعيين؛ وهي الصورة التي تزيد من حالة العجز في التعامل مع تلك الظاهرة وتنتج تفاعلات عكسية مجتمعية تزيد من مستويات وموجات الهجرة الغير شرعية ولا تقلل منها، بل أدت إلى انتاج تفاعلات أكثر تعقيداً وأزمات سياسية وسوسيوثقافية وخلق حالة من الإحتقان داخل كامل الفضاء الأوروبي¹.

وليس فقط وفق مقاربات اقتصادية واجتماعية قصد ربط أسباب تلك الظاهرة بالرغبة في تحقيق أو الكسب الاقتصادي؛ على الرغم من أن بعض الدول المستقبلية حالياً (الأوروبية) تعمل وفق تلك المقاربة الأخيرة.

1.2 نماذج وسياسات التعامل الأوروبية الموحدة مع تهديد الهجرة الغير

شرعية

شكلت فكرة إعادة صياغة كفاءات التعامل الأمني مع حركات الهجرة الغير شرعية كمنظور تناسبي يهدف أمن حدود الدول عبر فضاء شنغن رؤية أمنية توافقية كلية داخل الإتحاد الأوروبي، حيث أضحت تلك التصورات الأمنية فكرة

¹ على غرار موجات العنف البنيوي والأحزاب و التيارات السياسية الراديكالية المناوئة لكل ما هو غير أوروبي أو غير موحد مجتمعياً.

عبر أوروبية أساسية مشتركة، وذلك لخوف تلك المجتمعات على كياناتها الهوياتية والمتعلقة بتحقيق الأمن والرفاهية

بشكل أصبح التعامل مع موجات المهاجرين الغير شرعيين يتم وفق رؤية أمنية نابعة من مستويات الخطاب الرسمي والممارسات الإدارية الأوروبية الأمنية المشتركة، عبر إستراتيجيات "ديناميكية شديدة تجريم"، مبنية على مبدأ تطبيق أقصى سياسات المراقبة الأمنية وتنظيم الهجرة.¹ فقد دعت فرنسا الإتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في معاهدة ماستريخت، وهي المعاهدة التي تشكل في جوهرها قاعدة البناء الأوروبي الأمني المشترك، بل وذهبت إلى الدعوة إعادة النظر في مستويات الأمنية الإجرائية عبر حدودها المشتركة مع دول الإتحاد الأوروبي.

كما أن الإشكالية الأخرى، ارتبطت بموجات المهاجرين السوريين، وهي الإستراتيجية التي قادتها ألمانيا على الرغم من معارضة فرنسا، حيث شكلت تلك المسائل نقطة خلاف حادة حول مدى التهديد الذي قد تشكله تلك الإستراتيجية لبنى الإتحاد الأوروبي.²

¹ بما يحول دون ولوج المزيد من المهاجرين الغير شرعيين إلى الفضاء الأوروبي. أنظر:

De Giorgi, A. (2010), "Immigration control, post-Fordism, and less eligibility: A materialist critique of the criminalization of immigration across Europe", *Punishment & Society*, Vol. 12, No. 2, pp. 147–167.

² يتم النظر إلى صورة المهاجرين بالإيجاب في حالات النمو والإزدهار الاقتصادي بالنظر إلى حاجة الدول إلى رفع معدلات النمو بالتوازي مع معدلات التشغيل، ولكن في حال حدوث العكس، يتم النظر إلى نفس هؤلاء على أنهم السبب الرئيس في تفاقم تلك الأزمة عبر أحجامهم الديمغرافية وكذا تحصيلهم لمستحقات ومكاسب اجتماعية ليست من حقوقهم، ومنه يتم النظر إليهم على أنهم أكبر تحدي للمجتمع بممارساتهم

وعليه يتم النظر إلى مسائل المتعلقة بالهجرة في أوروبا على نحو متزايد، وعلى أنه تهديد ينشط وفق ثلاثة مستويات تهدد الأمن الأوروبي المشترك وهي:

1. مستوى الأمن الداخلي: كان النقاش حول جوهر اتفاقية شنغن، والتي

أتاحت حرية التنقل داخل الفضاء الأوروبي المشترك بكل حرية ودون الحاجة إلى المراقبة الأمنية، وهو المدخل الذي رأت فيه الدول الأوروبية تهديداً لأمنها الداخلي.¹

2. الأمن المجتمعي: شكلت موجات المهاجرين أيضاً تهديد للهوية الثقافية ونظام الرعاية الاجتماعية في أوروبا، على مستوى التناغم والتناسق بما قد يفضي إلى ضبابية أو إلغاء لتك المقومات المجتمعية أو القيم؛ بمعنى علاقات جديدة ناشئة بين الدولة الأوروبية والمجتمع المستحدث الذي أغلبته القيمة هي للمهاجرين.²

3. سيادة الدولة والأمن: يتم تصنيف موجات المهاجرين على أنها موجات حاملة جغرافياً لتهديدات أخرى مُشكلة في مجموعات الجريمة العبر وطنية والتنظيمات الإرهابية، وتشكل تحدياً لسلطة الدولة على إدارة حدودها.³

¹ المجسد في "مساحة الحرية area of freedom" داخل فضاء شنغن.

² يشكل المهاجرون الغير شرعيون تهديد من خلال استغلالهم غير مشروع لخدمات الرعاية الاجتماعية، والاستيلاء فرص العمل، والعمل أيضاً على إعادة بناء نظامهم القيمي والثقافي وفق مقاربة مادية ظاهرة في الأحياء السكنية وتقويض النزاهة المجتمعية. أنظر:

Ceyhan, A., and A. Tsoukala 2002 The Securitization of Migration in Western Societies: Ambivalent Discourses and Policies. *Alternatives: Global, Local, Political*, 27((Special Issue)):21-39.

³ ومن بين الأمثلة تقرير وزير الداخلية الإسباني في 2002 والذي أشار فيه إلى أن المناطق ذات النسب العالية من الجريمة المنظمة هي نفسها التي تشهد حركات لموجات المهاجرين.

لقد أدت تلك الرؤية الأمنية الأوروبية الشاملة لتهديد الهجرة الغير شرعية، إلى تبني خيارات هي قانونية بالدرجة الأولى ربطت بين الهجرة (المهاجرين/ الفاعل) وعلم الإجرام (القانون)¹، أي أن المهاجر الغير شرعي هو مجرم بالفطرة وبالضرورة².

إن تركيز قوي على التدابير التنظيمية الأوروبية المشتركة، بغرض أمنة مسائل الهجرة أدى إلى التركيز على أجهزة أو مؤسسات الشرطة على الحدود³ وزيادة الضوابط الداخلية الأمنية في البلدان الأوروبية المضيفة⁴.

وعليه فقد أضحت الرؤية الأمنية وفق منظور أمنة الهجرة الغير شرعية ظاهراً وفق التصورات الأوروبية المشتركة على مستويات الإعلام¹ والخطاب السياسي²

¹ في الولايات المتحدة، أنتجت مدرسة شيكاغو مجموعة من الأعمال التي تم ركزت على ثنائيي الترابط تلك أنظر:

Shaw, C.R. and H.D. McKay (1969), *Juvenile Delinquency and Urban Areas, 2nd ed.*, Chicago: University of Chicago Press.

² يتم تعريف قانون تجريم المهاجرين على أنه "كل الخطابات والوقائع والممارسات التي بذلتها الشرطة والسلطات القضائية، ولكن أيضا الحكومات المحلية، والإعلام، وجزء من السكان التي تحمل المهاجرين / الأجانب مسؤولة عن نسبة كبيرة من الجرائم الجنائية، انظر:

Palidda, S. (2011), "A Review of the Principal European Countries", in S.Palidda (ed.), *Racial criminalization of migrants in 21st Century*, Farnham: Ashgate.

³ مثال سياسات إسبانيا لمواجهة المهاجرين، والذي كان تحت ما سمي بقانون the Ley de Extranjería أو قانون سنة 1985. إسبانيا وأمنة حدودها كان بعد اقرار قانون سنة 1991 مع دول المغرب العربي واجهتها موجات من المهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا. أو ما سمي بقانون SIVE (Sistema Integrado de Vigilancia Exterior) أو نظام المراقبة الملاحية للحدود البرية والمائية الإسباني.

⁴ توصيف المهاجرين على أنهم تهديد والتعامل معهم وفق ذلك التصنيف، وهو ما يجعل من كفاءات الإدارة الأمنية للشرطة الأوروبية يتصف بالقسوة والعنف في أحيان كثيرة، وهذا بعدما كان يتم التعامل سابقا مع المهاجرين وفق منطلق إنساني أو وفق مقاربة اقتصادية واجتماعية: ففي ذلك خاصية إستثنائية تربط بين الإدارة الأمنية الحدودية وتصنفها في خانة سيادة الدولة وفق العمل على المحافظة على هوية الدولة الوطنية الأوروبية. وهو ما عبرت عنه الدول الأوروبية في الآليات والميكانيزمات الأمنية الأوروبية للتعامل مع موجات المهاجرين. للمزيد عن تلك الفكرة أنظر:

Collinson, S. 2000 Migration and Security in the Mediterranean: a Complex Relationship. In Eldorado or Fortress: Migration in Southern Europe. R. King, ed. pp. 301-320. New York, NY: Palgrave Publishers.

الصور المعقدة لتنظم التعاون الدولي في مواجهة تهديدات الهجرة غير الشرعية (التصورات الأوروبية المشتركة نموذجا)

من خلال تشاركية أمنية قيمة تركز على المحاور الثلاثة الرئيسية، المهاجرون الغير شرعيون هم تهديد لمبدأ العيش الاجتماعي والاقتصادي لأوروبي، ومبدأ أمني كتهديد³.

بمعنى أن الفكرة هي تكامل الأدوار بين الشركاء الاجتماعيين، الإعلام، السياسيين (النظام والمؤسسات) والشرطة (الآلية والتطبيق) حول ثنائية التعامل مع المهاجرين الغير شرعيين بمنظور أمن-جريمة⁴ أي الربط بين المهاجرين الغير شرعيين والجريمة المنظمة الدولية والتهريب⁵.

¹ اعتماد البعد اللغوي المعتمد لصنع السياسات العامة وفي الخطابات في تجريم المهاجرين عبر التركيز على مصطلحات: المسلمين، الأقليات..... المهاجرين الغير شرعيين.

² كانت قد أعدت دراسة كانت شملت الدول الأوروبية التالية: النمسا وبلجيكا والمملكة المتحدة وايرلندا وهولندا وإسبانيا وسويسرا إضافة إلى مشروع دعم و معارضة للهجرة، والذي ركز على ثنائية الأمن / إجرام في التعامل مع مسائل الهجرة على مستوى الخطابات والإعلام. أنظر:

SOM (Support and Opposition to Migration) is a collaborative project funded by the European Commission as part of the Seventh Framework Programme examining the politicisation of migration in seven European countries. For more information, In:

<http://www.som-project.eu/>

³ في فرنسا: التركيز الشديد على الجريمة والأمن أثناء؛ في النمسا: على تأثير الرعاية والموارد؛ في إيطاليا: تكامل بين الأدوار السياسية والإعلامية حول كيفية النظر إلى مسائل المهاجرين، بالنسبة للإعلام دائما يركز على جانب الجريمة والسياسي العمل على صنع القوانين. أنظر:

Maneri, M. (2011), "Media discourse on immigration: Control practices and the language we live", in S.Palidda (ed.), *Racial criminalization of migrants in 21st Century*, Farnham: Ashgate.

⁴Vollmer, B.A. (2011), "Policy Discourses on Irregular Migration in the EU – 'Number Games' and 'Political Games'", *European Journal of Migration and Law*, Vol. 13, pp. 317–339.

⁵ وهو ما ركزت عليه وكالة مراقبة الحدود البريطانية UK Border Agency في ربطها بين مستويات عمل المهاجرين السريين وجماعات الإجرام الدولية.

و عليه عمدت نفس تلك الدول الأوروبية إلى تجريم الفعل والفاعل (الهجرة والمهاجر الغير شرعي) عبر جملة من الإستراتيجيات والقوانين، نحصرها في:

الأولويات الإستراتيجية ضمن إستراتيجية الأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي¹
الآليات في الإتحاد الأوروبي:

- Europol and Frontex²

- النظام المعلوماتي لشنغن 1 و 2 أو³ the Schengen Information System (I and II)

¹ بمعنى العمل على وفق أطر الدول الحماينة أو TheGatekeeper state.

² Europol و Frontex هما منظماتان أوروبيتان مهمتهما التعامل مع قضايا الأمن والهجرة في الاتحاد الأوروبي. إليك وظائف كل منهما Europol: تأسست Europol (المكتب الأوروبي للشرطة) لتعزيز التعاون الأمني بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وظيفتها هي توفير منصة لتبادل المعلومات والتعاون في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والجرائم العابرة للحدود. تعمل Europol على تحليل المعلومات وتطوير الاستراتيجيات المشتركة لمكافحة الجرائم وتنسيق التحقيقات العابرة للحدود. كما تقدم المساعدة الفنية والتقنية للدول الأعضاء وتنظم تدريبات وورش عمل لتعزيز قدرات الشرطة في الاتحاد الأوروبي. Frontex: تأسست Frontex (وكالة حماية الحدود الأوروبية والساحلية) لتعزيز أمن الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. وظيفتها الرئيسية هي تنسيق وتعزيز التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي في مجال حماية الحدود وإدارة الهجرة واللجوء. تعمل Frontex على تطوير استراتيجيات وتوجهات مشتركة لحماية الحدود وتبادل المعلومات وتوفير تقنيات متطورة للرصد والمراقبة. كما تقدم المساعدة الفنية والمالية لدول الاتحاد الأوروبي لتعزيز قدراتها في إدارة الحدود والتعامل مع تحديات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة عبر الحدود.

بشكل عام، Europol و Frontex يعملان على تعزيز التعاون الأمني والحدودي في الاتحاد الأوروبي وتعزيز الأمن والسلامة في المنطقة.

³ النظام المعلوماتي لشنغن 1 و 2 (Schengen Information System I and II) هو نظام مركزي لتبادل المعلومات الأمنية بين دول منطقة شنغن في الاتحاد الأوروبي. يهدف النظام إلى تعزيز التعاون الأمني والحدودي وتعزيز الأمن في المنطقة. (SIS I) Schengen Information System I تم إنشاؤه في عام 1995 ويستخدم لتبادل المعلومات حول الأشخاص والممتلكات المطلوبة أو المفقودة أو المسروقة، والأشخاص المرغوب في القبض عليهم للمحاكمة أو الاحتجاز، والأشخاص ممنوع عليهم من دخول منطقة شنغن، والمركبات المسروقة. (SIS II) Schengen Information System II تم تطويره وتشغيله في عام 2013 كتحديث للنظام السابق. يشمل SIS II نفس الأنواع من المعلومات المتاحة في SIS I، بالإضافة إلى معلومات إضافية مثل بصمات الأصابع للأشخاص المطلوبين والمفقودين، ومعلومات الهجرة والتأشيرات، والتنبيهات الإضافية المتعلقة بالأمن والهجرة. يعتبر النظام المعلوماتي لشنغن 1 و 2 أداة هامة لتعزيز الأمن والحدود في

الصور المعقدة لتنظم التعاون الدولي في مواجهة تهديدات الهجرة غير الشرعية (التصورات الأوروبية المشتركة نموذجاً)

- النظام المعلوماتي للفيزا¹ the Visa Information System

- EURODAC, and EUROSUR²

2.2 التقاطعات بين القانون الجنائي وإدارة الهجرة:

تعمل دول الاتحاد الأوروبي على تطبيق مبادئ قانون الجريمة والهجرة
(Crimmigration Law)¹، أي العمل وفق القانون الجنائي الأوروبي الوطني حسب

منطقة شنغن، حيث يسمح للدول الأعضاء بتبادل المعلومات الحية والفورية لدعم عمليات مراقبة الحدود ومكافحة
الجريمة عبر الحدود في المنطقة.

¹ النظام المعلوماتي للفيزا (Visa Information System) هو نظام مركزي يستخدم في الاتحاد الأوروبي لتبادل وتخزين
معلومات طلبات التأشيرة للدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي. يهدف النظام إلى تسهيل وتعزيز إدارة طلبات التأشيرة والتحقق
من صحتها وتعزيز الأمن ومكافحة الهجرة غير الشرعية. يتضمن النظام المعلوماتي للفيزا مجموعة من المعلومات المهمة
المتعلقة بطلبات التأشيرة، مثل المعلومات الشخصية للمتقدمين، وتفاصيل الجوازات، والغرض من الزيارة، وفترة الإقامة
المقترحة، وتاريخات السفر السابقة، وتاريخات الرفض أو الإقامة غير القانونية، والمعلومات البيومترية (مثل البصمات).
يتم تبادل هذه المعلومات بين دول الاتحاد الأوروبي لتمكينها من معالجة طلبات التأشيرة واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن منح
أو رفض التأشيرات. يساعد النظام المعلوماتي للفيزا في تحسين كفاءة وسرعة معالجة طلبات التأشيرة، وتحسين التعاون
والتنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي، وتعزيز الأمان والسيطرة على الحدود لمنع الهجرة غير الشرعية وتهديدات الأمن. كما
يعزز النظام أيضاً حقوق وحماية البيانات الشخصية للمتقدمين للتأشيرة.

² تعمل تلك الآليات وفق نواة التحديد الانتقائي للفئات المخاطر. حيث EURODAC هو نظام أوروبي للمعلومات الحيوية
الخاص ببصمات الأصابع لطالبي اللجوء والأجانب غير الشرعيين. يهدف EURODAC إلى تسهيل تحديد الدولة العضو في
الاتحاد الأوروبي المسؤولة عن دراسة طلب اللجوء وتسجيل بصمات الأصابع للأشخاص الذين يدخلون الاتحاد الأوروبي
بطرق غير شرعية. يستخدم EURODAC أيضاً لتسهيل التعاون والتبادل السريع للمعلومات بين الدول الأعضاء في الاتحاد
الأوروبي فيما يتعلق بطلبات اللجوء والتحقيقات الجنائية. في حين UROSUR:

EUROSUR هو نظام مراقبة الحدود الأوروبية الذي يهدف إلى تعزيز التعاون والتبادل الفعال للمعلومات بين دول الاتحاد
الأوروبي لمراقبة وحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. يعتمد EUROSUR على استخدام التكنولوجيا المتقدمة مثل
الرادارات والأقمار الصناعية والأنظمة الإلكترونية لرصد ومراقبة الحركة عبر الحدود البحرية والبرية للاتحاد الأوروبي.
الهدف من EUROSUR هو تحسين الكشف المبكر عن التهديدات الأمنية والتحذير المبكر من وجود تدفقات غير شرعية
للهجرة والأنشطة الإجرامية عبر الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. باختصار، EURODAC هو نظام لتسجيل بصمات
الأصابع لطالبي اللجوء والأجانب غير الشرعيين، بينما EUROSUR هو نظام مراقبة وحماية الحدود الخارجية للاتحاد
الأوروبي باستخدام التكنولوجيا المتقدمة.

كل دولة أوروبية². ولكن وفق توافق أوروبي قانوني مبني على أن الجريمة الأولى من قبل هؤلاء هي الدخول والبقاء، وهو المستوى الأول الذي تعمل الدول الأوروبية على محاربته (أحكامه القضائية هي الترحيل)، وأما المستوى الثاني هو بين ممارسة الأنشطة والإرتباط بالإجرام الدولي³. يمكن تجميع تلك الإستراتيجيات والممارسات الأوروبية في الجدول التالي.

جدول 3: المواضيع والمشاريع البحثية التي يمولها الاتحاد الأوروبي في مجال تجريم الهجرة

اسم البرنامج البحثي	المضمون	السنة والموقع الرسمي للبرنامج
Book of Solidarity: Providing assistance to undocumented migrants (Volumes I-III)	التضامن مع المهاجرين غير الشرعيين في مناطق جغرافية مختلفة في أوروبا	2003 http://picum.org/en/publications/reports/
Fundamental rights of irregular migrants in the	دراسة الجوانب الرئيسية لأوضاع المهاجرين الغير شرعيين	2011-2009 http://fra.europa.eu/e

¹Sklansky, D. (2012), "Crime, Immigration, and Ad Hoc Instrumentalism", *New Criminal Law Review*, Vol.15, No. 2, p. 157.

² أنظر: حول تطبيق الأحكام الجنائية على المهاجرين في بريطانيا:

Aliverti, A. (2012), "Making People Criminal: The Role of the Criminal Law in Immigration Enforcement", *Theoretical Criminology*, Vol. 16, No. 4, pp. 417–434.

³ في المملكة المتحدة تضاعف العقوبة القصوى لمساعدة الناس على خرق قانون الهجرة إلى 14 سنوات.

الصور المعقدة لنظم التعاون الدولي في مواجهة
تهديدات الهجرة غير الشرعية (التصورات الأوروبية
المشتركة نموذجا)

n/publication/2012/fundamental-rights-migrants-irregularsituation-european-union	من أجل تقييم مدى احترام وحماية حقوقهم الأساسية	EU (FRIM)
2009-2006 http://www.crimprev.eu	لإنتاج تقييم مقارن الأوروبي من: العوامل من السلوكيات المنحرفة. عمليات التجريم؛ تصورات الجريمة؛	Assessing deviance, crime and prevention in Europe (CRIMPEV)
2009-2007 http://clandestino.eliamep.gr	توفير البيانات والتقديرات عن الهجرة غير الشرعية في بلدان أوروبية مختارة، ثم تحليلها	Undocumented migration: counting the uncountable (CLANDESTINO)
2007 – 2008 http://research.icmpd.org/1184.html	لتوفير خرائط شاملة لممارسات المتعلقة بتسوية أوضاع رعايا البلدان الثالثة المقيمين بشكل غير قانوني في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.	Regularisations in the European Union (REGINE)

2004 – 2009 http://www.libertysecurity.or/	إنشاء مرصد تحليل وتقييم العلاقة بين الأمن والاستقرار والحرية في الاتحاد الأوروبي	The Changing landscape of European Liberty and Security (CHALLENGE)
2009-2007 http://www.undocumentedmigrants.eu/	لفهم تأثير تدفقات الهجرة على أسواق العمل في الاتحاد الأوروبي	Undocumented worker transitions (UWT)
2012-2009 تحت إشراف المفوضية الأوروبية	فهم لماذا تم تسييس مسألة الهجرة الغير شرعية وتتبع الحركات المناهضة لتواجد المهاجرين السريين	Support and Opposition to Migration (SOM)
2011-2008 http://www.sv.uio.no/iss/english/research/projects/eumargins/	لدراسة تجارب الاندماج الاجتماعي	On the margins of the EU(EUMARGINS)
2005 http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/note/join/2006/378268/IPOLLIBE_NT(2006)378268_EN.pdf	قضايا حول احتجاز الأجانب في الاتحاد الأوروبي	A typology of different types of centres in Europe

الصور المعقدة لنظم التعاون الدولي في مواجهة
تهديدات الهجرة غير الشرعية (التصورات الأوروبية
المشتركة نموذجا)

2013-2009	دراسة أسباب وعواقب الهجرة المؤقتة،	(TEMPO) Temporary migration, integration and the role of policies
2007 – 2009 http://fra.europa.eu/en/project/2011/eu-midis-european-union-minorities-and-discrimination-survey	لتوفير بيانات المسح الأولية التي تم جمعها من الأقليات العرقية المختارة	EU minorities and discriminationsurvey (EUMIDIS)
2011-2008 http://www.eurojustis.eu/	تطوير مفهوم العدالة وعامل الثقة	EURO-JUSTIS (Justiceindicators)
2008 – 2011 http://www.edumigrom.eu/	إجراء تحقيق المقارن في المجتمعات المتنوعة عرقيا مع المهاجرين من الجيل الثاني	EDUMIGROM (Ethnic differences in education and diverging prospects for urban youth

المصدر: من اعداد الباحثة

الخاتمة:

لا يمكن بأي حال من الأحوال التنكر لتعدد ظاهرة الهجرة الغير شرعية، كظاهرة اجتماعية ما فوق بينية تتجاوز بساطة المقاربة الاقتصادية التنموية الكلاسيكية، بل تتعداها الى ما هو اعمق واشمل واعقد في شاكلة موجة انسانية يجب التعامل معها من داخل دول المصدر صعودا نحو دول الوصول.

ويكون ذلك بعيدا عن جملة الاملاءات وكذا عن صيغ الكل الأمني وربطها بالهوية والثقافة والدين وكلما قد يخلق تعقيدات إضافية تزيد من حدة التأزم داخل الدول الأوروبية مثلا او عبر الجغرافيا السياسية او الحركات المصاحبة لمادية تنقل المهاجر الغير شرعي، ومختلف الظروف التي قد يتعرض لها بما يجبره على التحالف تلقائيا مع كل ما قد يراه مناسبا لإكمال رحلته؛ كما يجب وضع تصورات تكاملية لسياسات تعايش تكون قادرة على الإحتواء بصور إيجابية لا عكسية أو تناظرية.

قائمة المراجع:

1. الأحمر، محمد. "الهجرة الغير الشرعية في ضوء القانون الدولي الإنساني". مجلة الدراسات الأفريقية 21، رقم 2 (2017)
2. البدري، مصطفى. "الجوانب القانونية للتعاون الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية". مجلة البحوث القانونية 43، رقم 1 (2017)
3. الجبوري، علي. "الهجرة غير الشرعية في العراق: أسباب وتداعيات". مجلة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية 38، رقم 2 (2015).

4. الحسن، سامر. "الهجرة غير الشرعية في الدول العربية: الأسباب والتداعيات والحلول المقترحة." مجلة العلوم السياسية والقانون 32، رقم 2 (2014)
5. الحمدان، حسين. "تحليل أثر الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الأوروبي ورهاناتها المستقبلية." مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية 42 (2016)
6. السعدي، عصام. "الهجرة غير الشرعية في العالم العربي: أسباب وتحديات وسياسات." مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (2017)
7. العطوي، بشار. "الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي في الدول العربية." مجلة الدراسات الأمنية 36، رقم 2 (2016)
8. Bialasiewicz, L. "Making borders productive: The spatial ordering of labor migration in the EU." Political Power and Social Theory 18 (2007): 109-132.
9. Borjas, G. J. "The labor supply of undocumented immigrants." NBER Working Paper No. 23236 (2017).
10. Card, D. "Is the new immigration really so bad?" Economic Journal 115, no. 507 (2005): F300-F323.
11. Dustmann, C., & Frattini, T. "The fiscal effects of immigration to the UK." The Economic Journal 124, no. 580 (2014): F593-F643.

12. Favell, A. "Integration policy and the crisis of the European Union: The politics of disappointment." *Journal of European Public Policy* 23, no. 1 (2016): 1-16.
13. Geddes, A. "Immigration and the transformation of Europe." Cambridge University Press, 2018.
14. Geiger, M. "Integration, securitization and migrant rights: The European Union's response to irregular migration." *Journal of Ethnic and Migration Studies* 42, no. 7 (2016): 1055-1072.
15. Geiger, M., & Pécoud, A. (Eds.). "The politics of international migration management." Palgrave Macmillan, 2010.
16. Gibney, M. J. "Globalizing rights: The Oxford amnesty lectures 2016." Oxford University Press, 2019.
17. Guild, E., & Grant, S. (Eds.). "Understanding the common European asylum system." Nijhoff, 2015.
18. Huysmans, J. "The European Union and the securitization of migration." *Journal of Common Market Studies* 38, no. 5 (2000): 751-777.
19. Jaeger, D. A., Ruist, J., & Stuhler, J. "Shift-share instruments and the impact of immigration." *Journal of Labor Economics* 36, no. 4 (2018): 1213-1249.

20. Karyotis, G. "The securitization of migration in Greece: Processes, contexts and embeddedness." *Journal of Ethnic and Migration Studies* 44, no. 1 (2018): 20-36.
21. Lazaridis, G. "The securitization of migration in Western Europe: From human security to security of the state." Routledge, 2016.
22. Zaiotti, R. "Cultures of border control: Schengen and the evolution of European frontiers." University of Chicago Press, 2015.